

تميز بشدة العقوبات التي تصل حد الإعدام

المجلس التشريعي يقر قانون المخدرات والمؤثرات العقلية بالقراءة الثانية



أقر المجلس التشريعي خلال جلسته التي انعقدت الأربعاء (٢١-٨) قانون المخدرات والمؤثرات العقلية بالقراءة الثانية. وأكد النائب محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية في المجلس أن التشريع يقر مشروع قانون المخدرات بالقراءة الثانية تمهيدا لنشره في الصحيفة الرسمية كي يصار إلى تطبيقه بشكل فوري. وأوضح النائب الغول أن القانون تميز بشموليته وشدة العقوبات التي أقرها المجلس التشريعي لردع المجرمين، ووضع حد نهائي لهذه الجريمة، من خلال تشديد العقوبات التي قد تصل إلى الإعدام في بعض الحالات. ولفت النائب الغول إلى أن القانون سيرسل بأقصى سرعة للنشر في الجريدة الرسمية حسب الأصول، كي يتسنى للنابذة العامة والمحاكم والجهات المسؤولة تنفيذ القانون بعد نشره بشكل فوري، وذلك لقطع دابر هذه الجريمة قطعا تاما.

وحجم الجرائم التي يرتكبها مجرمو المخدرات والعقاقير الطبية وكافة المؤثرات العقلية.

أن إقرار القانون أنهى عهد العقوبات المخففة والغرامات القليلة غير الرادعة، واستبدلها بعقوبات مشددة أكثر من ذي قبل بما يتناسب

التشريعي إلى عدم التهاون مع جرائم المخدرات كون القانون يعاقب على التعاطي والتداول والاتجار بعقوبات شديدة للغاية، مشيرا إلى

وحذر النائب الغول المجرمين من أن القانون الجديد لا رحمة فيه لهم، وأن من يقع تحت طائلة القانون سيواجه عقوبات رادعة وشديدة. ودعا رئيس اللجنة القانونية في المجلس

خلال جلسة خاصة لاستعراض المخاطر الكارثية للعودة إلى المفاوضات وسبل مواجهتها وطنيا

المجلس التشريعي يدعو لبناء جبهة وطنية موحدة

لمواجهة مخاطر المفاوضات ومنح الأولوية للمصالحة والتوافق الوطني

تقرير اللجنة السياسية يدعو الفصائل لتعرية قرار العودة للمفاوضات والقيام بمراجعة سياسية وفكرية جادة لعملية التفاوض وجدواها الحقيقية

النواب يدينون قرار العودة للمفاوضات باعتباره معزولا عن الشرعية الوطنية والشعبية والدستورية وتصفيه للقضية وردة عن المشروع الوطني



د.بحر يدعوا للانسحاب الفوري من المفاوضات العنيفة وإطلاق يد المقاومة للدفاع عن الشعب الفلسطيني والتصدي لمخططات التهويد والاستيطان

هنية يدعو لامتلاك زمام المبادرة العملية لبناء التحالفات الوطنية وتفعيل المقاومة ضد الاحتلال وربط الأمة مجددا بالقضية كقضية مركزية للأمة

تصب في تصفية القضية الفلسطينية. وحمل التشريع حركة فتح وكل من يقف معها المسؤولية الكاملة عن هذه الجريمة، مؤكدا أن ثوابت الشعب الفلسطيني ليست لعبة في يد فصيل أو سلطة أو حكومة أو جيل بكامله، وأن المقاومة بكل أشكالها هي الطريق لتحرير فلسطين وعدم التفريط في أي جزء منها.

قرار السلطة الفلسطينية بالعودة إلى مائدة المفاوضات مع الاحتلال وسبل مواجهتها وطنيا بحضور رئيس الوزراء إسماعيل هنية- أن شعبنا غير ملزم بنتائج تلك المفاوضات العنيفة التي

الوطني ودون اعتبار للموقف الشعبي والفصائلي. وأكد التشريعي -خلال جلسة خاصة عقدها الثلاثاء (٢٠-٨) لمناقشة تقرير اللجنة السياسية بالمجلس حول المخاطر الكارثية المترتبة على

دعا المجلس التشريعي كافة قوى وفصائل وأطياف شعبنا الفلسطيني إلى بناء جبهة وطنية موحدة لمواجهة مخاطر العودة إلى المفاوضات ومنح الأولوية للمصالحة والتوافق الوطني وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، مشددا على أن المفاوضات تجري دون تفويض فلسطيني حقيقي رسميا أو شعبيا وبعيدا عن الإجماع

أول قانون ذو نكهة فلسطينية في هذا المجال

قانون المخدرات والمؤثرات العقلية في ميزان العدالة ومصلحة المجتمع



النائب شهاب: أول قانون فلسطيني الهوية لمكافحة المخدرات.. ويحتاج إلى حملة إعلامية مستمرة مرافقة لتوعية الجمهور



النائب سلامة: القانون يحقق الأمن والعدالة ويتضمن تسهيلا لعمل النيابة والقضاء والشرطة للقضاء على مشكلة المخدرات



النائب الشرافي: العقوبات الزاجرة في قانون المخدرات تساهم مساهمة حقيقية في صيانة وحفظ الأمن القومي للوطن



النائب نعيم: القانون جاء لتلبية احتياجات الواقع.. وهو من أفضل القوانين حاليا.. والحاجة إليه وطنية ودينية ملحة



النائب الأسطل: القانون يواجه آفة المخدرات التي يروجها الاحتلال وأدواته بهدف إفساد الجيل المسلم وإغراق الشباب في الرذيلة



النائب الغول: القانون يشكل مطلباً وطنياً ملحاً.. وعهد العقوبات المخففة ولى.. والعقوبات المطروحة قد تصل إلى الإعدام

ما المكاسب والفوائد التي ستعكس على الواقع الفلسطيني جراء بدء العمل بقانون المخدرات والمؤثرات العقلية الذي أقره المجلس التشريعي بالقراءة الثانية مؤخراً؟ التقرير التالي.

والمؤثرات العقلية ووضع خطط للتعاون بين مختلف المؤسسات وخطط الوقاية والعلاج والمكافحة كذلك، كما يقتضي إنشاء صندوق وطني لمكافحة المخدرات.

وتابع: "سيضع هذا القانون بين يدي النيابة والقضاء ودائرة مكافحة المخدرات في الشرطة الفلسطينية المواد الواضحة التي تتعلق بشئون المخدرات والمؤثرات العقلية وتحديد درجات الجريمة والعقوبات المترتبة عليها، كما أنه يحدد لوزارة الصحة "دائرة الصيدلة" كل ما يتعلق بشئون الترخيص من منح وحظر وإجراءات قانونية في هذا الشأن".

وأوضح النائب شهاب أن العقوبات التي نص عليها القانون ستشكل حالة من الردع، خاصة الجرائم الكبيرة في هذا الأمر، والتي قد تصل إلى الإعدام في العديد من الحالات، مؤكداً أن هذا القانون سيكون ملحقاً به جداول المواد المخدرة والمؤثرات العقلية وهي عشر جداول نص عليها القانون، وسيكون موضعاً لدرجات الخطورة والرقابة المطلوبة على هذه الجداول مما سيعطي القضاء القدرة على تحديد نوع الجريمة أخذاً في الاعتبار تقدير ظروف الجريمة من حيث نوع الجريمة من جهة ومن حيث مادة الجريمة حسب الجداول المرفقة في القانون، وهذا يحدد مدى خطورة المادة المضبوطة.

وأشار شهاب إلى أن القانون يحدد ذاته يحتاج إلى حملة إعلامية وتوعية مستمرة مرافقة لتوعية الجمهور فيما يتعلق بهذا القانون وكذلك الوقاية من هذه السموم، وهذا دور اللجنة الوطنية حسب مادة القانون.

وأضاف: "يعد هذا القانون أول قانون فلسطيني الهوية في موضوع مكافحة المخدرات، وإن مسودة مشروع القانون كانت مقدمة للمجلس التشريعي منذ عام ٢٠٠٣"، مؤكداً أن هذا القانون مر بمراحل عديدة حتى نضج بهذا الشكل السليم، وتم عقد ورش عمل كثيرة لإنضاجه وشارك فيها عدد كبير من الجهات المختصة والخبراء.

رابعة حتى نصل إلى المجتمع الذي يؤكد على أن هذا الجيل يستحق أن يكون جيل التحرير القادم.

تسهيل عمل النيابة والقضاء

من جهته أكد النائب سالم سلامة أن هذا القانون يعتبر عاملاً إيجابياً في القضاء وإنهاء حرب الاترامال التي يشنها العدو وأذنا به على شعبنا، بالإضافة إلى أن هذا القانون سيكون بين يدي النيابة والقضاء للعمل بمقتضاه، الأمر الذي سيساعدهم في تحقيق العدالة، إذ جعلنا الأشياء الشرعية هي التي تحكمنا كما قال.

وأشار إلى أن مواد القانون تتضمن تسهيل عمل النيابة والقضاء والشرطة لتحقيق الأمن والقضاء على مشكلة المخدرات، حيث أن القانون السابق كان فيه بعض من التساهل والثغرات التي تجعل المجرم يفلت من القضاء.

وتابع: "أما هذا القانون ففيه محافظة على هؤلاء المجرمين كي لا ينفسموا في الضرر الزائد على أسرهم ومجتمعهم، وفيه إحقاق الحق وإبطال الباطل، والعقارات التي تروج الآن هي مخدرات"،

موضحاً بأنه تم وضع قائمة من العقاقير التي تعد من ضمن قائمة المخدرات حفاظاً على عدم إيقاع أبنائنا وبناتنا في شرك العدو وأذنا به.

قانون رادع

بدوره بين النائب محمد شهاب أن إصدار هذا القانون سيترتب عليه إلغاء العمل بقوانين العقاقير المخدرة السابقة، وسيكون هو القانون الساري المفعول وبصيغة محدثة وشاملة ومتوافقة مع المعايير الدولية، إذ سيضمن هذا القانون كل ما يتعلق بالمخدرات والمؤثرات العقلية من بيع وتعاطي وترويج واستيراد وتصدير وكل ما يتعلق بتلك الجريمة.

ولفت النائب شهاب إلى أن هذا القانون يقتضي تشكيل لجنة وطنية لشئون المخدرات والمؤثرات العقلية من كل الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة، والتي ستختص بوضع الضوابط والسياسات العامة في شئون المواد المخدرة

يكون حازماً ورادعاً بما يساهم في الحد من هذه الظاهرة.

قانون لحماية المجتمع

أما النائب يوسف الشرافي فأكد أن هذا القانون جاء تماشياً مع تعاليم ديننا الحنيف الذي دعا للحفاظ على نظافة المجتمع من الآفات الضارة، والعقوبات الزاجرة في قانون المخدرات تساهم مساهمة حقيقية في صيانة وحفظ الأمن القومي للوطن، حيث أن المجلس التشريعي يؤكد ويسعى للمحافظة على نظافة المجتمع من خلال إقراره لقانون يتعلق بالمخدرات وعقوبات مشددة في هذا الشأن، محذراً شباب شعبنا من أن العدو الصهيوني ومن يواليه لا يرقب في شعبنا إلا ولا ذمة وهم حريصون على إسقاط شباب شعبنا بشئى السبل وبكافة الوسائل ومن ضمنها المخدرات والترامادول.

وتابع: "المجلس انطلق من حرصه على مصلحة الوطن والمواطن، ومن أهم المكاسب التي سيعكسها هذا القانون العمل على نظافة المجتمع والارتقاء بالشباب الذي يتعاظم مع المخدرات والذي يقع في هذه الجريمة وقد يمتد ذلك إلى جرائم أخرى مثل الزنا أو العمالة، حيث أن الجريمة تجر إلى الجريمة، والطاعة تؤدي إلى الطاعة".

وأكد النائب الشرافي حرص المجلس على إيجاد جيل قوى ونظيف وخال من هذه الآفات وإيجاد جيل الفتوة كما هو في مدارس التربية والتعليم، حيث نأمل بشبابنا إلى القرآن لإنشاء جيل مجاهد مقاوم يسترد الأرض ويحافظ على الثوابت الفلسطينية.

وأوضح أن الهدف الأسمى هو إيجاد بيئة ملائمة للجيل المقاوم والوطن المقاوم، مضيفاً: "من يتعامل بالمخدرات قد يضحى بكل شيء من أجل الوصول لما يصبو إليه". ولفت إلى أن النيابة العامة أكدت أن القانون رادع، مستدركاً أن العقوبات ليست من أجل الانتقام لأننا نحب الخير للجميع، فالعقوبات ليست هدفاً بحد ذاته وإنما رادع لتفشي الجريمة، ولا بد أن تكون العقوبات

على تجار المخدرات والمتعاطين".

وعبر النائب الأسطل عن قناعته بأن من يقف خلف ترويج المخدرات والعقاقير الخطرة في بلدنا هو الاحتلال وأعوانه وأدواته بلا أدنى شك، بهدف إفساد الجيل المسلم وإغراق الشباب في هذه الرذيلة، معرباً عن أمله في أن يساهم هذا القانون بنصيب وافر من تطهير مجتمعنا من هذه الآفة الخطيرة التي من شأنها أن تلهي المتعاطين عن هموم الوطن وتنحدر بهم إلى مستويات قذرة لا ترتضيها النفس البشرية والفطرة السليمة.

تلبية لاحتياجات الواقع

بدورها أكدت النائب هدى نعيم أن قانون المخدرات والمؤثرات العقلية جاء لتلبية لاحتياجات الواقع الفلسطيني حيث بدأت تتفشى ظاهرة المخدرات وبالذات الاترامال بين شريحة من شباب الوطن، موضحة أن هذه السموم مرتبطة بظاهرة الأنفاق.

وتابعت: "بما أن المواد القانونية التي تتعلق بالمخدرات قديمة وضعيفة وفيها كثير من الثغرات والتراخي والذي كان له دور في شيعوع هذه الرذيلة وهذه الجريمة، فكان لزاماً علينا في المجلس التشريعي بضرورة التساوق مع جهود وزارة الداخلية بضبط التهريب عبر الأنفاق وبضبط حالة الأنفاق في حالات التهريب أن يكون هناك قانوناً رادعاً لهؤلاء المجرمين".

وأوضحت النائب نعيم أن أهم ما يميز هذا القانون أنه جاء يغلط العقوبة للمتاجرين بيمنا ركز على التعامل مع المتعاطين كمرضى يستوجب وضعهم في مصحات علاجية ونفسية ويركز على العناية بالمرضى ومحاولة معالجته، مبينة أن هذا القانون من أفضل القوانين في المرحلة الحالية والحاجة إليه حاجة وطنية ودينية ملحة.

واعتبرت النائب نعيم أن القانون سوف يساهم في ضبط المخدرات والمتاجرة بها إلى جانب تكاثف الجهود التربوية والإعلامية والدينية التي تساهم في صناعة الرجال إلى جانب القانون عندما

القضاء على المخدرات

فقد أكد النائب محمد فرج الغول الحاجة الملحة إلى تشريعات عصرية تنظم استيراد واستعمال وإنتاج وصنع المواد المخدرة المستعملة في المجالات الطبية والصيدلانية بموجب ضوابط صارمة.

وأوضح النائب الغول أن مشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية بات يشكل مطلباً رئيساً وملحاً لدى إدارة مكافحة المخدرات والنيابة العامة والمحاكم الجزائية فضلاً عن الأهالي في ظل ترهل الإطار القانوني القائم وعجزه عن إيقاف المد المستمر للمواد المخدرة في المجتمع الفلسطيني.

وأكد أن القانون الجديد تميز بشموليته وشدة العقوبات التي أقرها، موضحاً بأن الهدف من هذا القانون هو إيجاد عقوبات رادعة من شأنها وضع حد نهائي لهذه الجريمة من خلال تشديد العقوبات التي قال الغول أنها قد تصل إلى الإعدام.

وحذر النائب الغول المجرمين بقوله أن القانون لن يرحمهم وأن العقوبة ستكون رادعة وشديدة، داعياً إلى عدم التهاون مع مرتكبي هذه الجريمة، مشدداً على أن القانون يعاقب على التعاطي والتداول والاتجار بعقوبات شديدة للغاية.

وأوضح أنه مع هذا القانون انتهت العقوبات المخففة والغرامات القليلة غير الرادعة وتم استبدالها بعقوبات مشددة أكثر من ذي قبل تتناسب وحجم الجرائم التي يرتكبوها مجرمو المخدرات والعقاقير الطبية.

مواجهة الاحتلال

من جهته اعتبر النائب يونس الأسطل بأن المخدرات حرب يشنها الاحتلال علينا كحرب الشائعات وحرب التجسس وما إلى ذلك من الحروب الباردة التي لا تقل خطراً عن العدوان العسكري.

وأضاف: "ذلك يستوجب التشدد في التشريع، وما صدر مؤخراً عن المجلس التشريعي من مواد مشددة في قانون المخدرات يبشر بأن هذا القانون سيعطي فسحة للنيابة والقضاء في تضيق الخناق

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

دعوة هنية .. ومقتضيات الشراكة والمسؤولية الوطنية

لم تكن دعوة الأخ إسماعيل هنية رئيس الوزراء التي أطلقها قبل عدة أيام حول إشراك قوى وفصائل شعبنا في إدارة قطاع غزة طفرة في موقف حركة حماس أو موقفاً معزولاً عن الإطار العام الذي انتظم مواقف الحركة طيلة السنوات الماضية .

منذ اللحظة الأولى للانقسام البغيض الذي فرض علينا فرضاً دون أي رغبة بسطت حماس أذرعها المفتوحة إلى مختلف قوى وأطراف شعبنا لمشاركتها هموم ومغarm وتحديات إدارة القطاع الذي خضع لأبشع حصار فاشي في التاريخ الحديث ، والتكاتف المشترك لإخراج أبناء شعبنا من أزمتهم الحادة التي أغرقهم فيها الاحتلال ، والتخفيف من قسوة المعاناة التي تنهش حياتهم وشئون معاشهم صباح مساء .

لم تجد دعواتنا آنذاك أي صدى ، واضطربنا تحت ضغط اللحظة وتلاحق الأحداث وتكاثر التحديات إلى تحمل المسؤولية منفردين في وقت كان فيه أملنا أن ترتقي قوى وفصائل شعبنا إلى مستوى خطورة اللحظة التاريخية التي أورثها الانقلاب على التجربة الديمقراطية ونتائج انتخابات ٢٠٠٦ ، وأن تنحاز إلى لغة التعاون ونهج الشراكة بدلاً من لغة الاختلاف ونهج الهروب من تحمل المسؤولية الوطنية .

وحين حاولنا جهدنا مع بدايات الإنقسام تأسيس الإدارة الحاكمة على أساس توافقية بنكهة فصائلية جامعة ، فإن ذلك لم يكن بديلاً عن نهج المصالحة الوطنية الذي شكل استراتيجية ثابتة ضمن أدبيات عملنا الوطني وأدائنا السياسي ، وجسد معالجة آنية اضطرارية لواقع مازوم دون أن يدُر في خلدنا أن اتجاه التدابر والخلاف سوف يطغى على تفاصيل عملنا الوطني والفصائلي حتى اليوم .

لذا ، فإن دعوة الأخ إسماعيل هنية للتشاور الوطني والفصائلي في حمل الأمانة والمسؤولية ليست جديدة ولا ترتبط بما تمر به المنطقة والإقليم من تطورات وأحداث .

هناك من يشكك في حقيقة الدعوة ويصفها بالمناورة السياسية ، وهناك من يجادل في مدى فعاليتها باعتبارها بديلاً عن المصالحة وشكلاً من أشكال إدارة الإنقسام .

والحقيقة المجردة ليست في هذا ولا ذاك ، فهذه الدعوة تكسوها الجدية من الألف إلى الياء ، كما إنها تشكل بداية طيبة ومدخلاً حقيقياً لتحقيق اتفاقات المصالحة المعطلة وإنهاء الإنقسام البغيض .

والسؤال الملح الذي يلاحقنا صباح مساء : ما الذي يمكن فعله وطنياً في ظل رفض « أبو مازن » وقيادة حركة فتح تطبيق اتفاقات المصالحة وفق ما تم الاتفاق عليه في القاهرة والدوحة ، ورغبتهم في « مسخ » المصالحة واختزالها في تشكيل الحكومة وإجراء الانتخابات ؟ وهل يمكن أن يبقى في موقع الانتظار الوطني في ذات المربع إلى الأبد حتى يتغير موقف حركة فتح من المصالحة ، وتنزل عند حدود التوافق الوطني المنشود في ظل المعاناة الكبرى التي يعيش شعبنا الفلسطيني ، وخصوصاً في قطاع غزة ، فصولها النكدة على مدار الساعة ؟!

إن التحديات العاصفة التي يواجهها شعبنا وقضيتنا ، والمخطط الأسود الذي تم صناعته وحبك أدواره ومراحل و تفاصيله للانقلاب على الربيع العربي وإجهاض مسيرة التحول الديمقراطي في المنطقة العربية وإقصاء الإسلاميين عن مشهد الحكم ، ومن بين ذلك السعي لإسقاط حكم حماس في غزة ، عبر أطراف آثمة ومعلومة ، يملئ على كل المخلصين والشرفاء من أبناء شعبنا الاصطفاف ضمن الحلف الوطني الفلسطيني ، والدوران مع المصالح الوطنية العليا لشعبنا وقضيتنا ، بعيداً عن الانحراف عن الرؤى والمفاهيم والأهداف الوطنية ، والانسياق وراء مخططات الهدم والتخريب التي تقودها الإدارة الأمريكية والاحتلال بتفاعل مذموم وتعاون رخيص من بعض دول المنطقة والإقليم الذين ارتضوا الدنية في دينهم وأوطانهم ، وساروا في المسار المضاد لقيم الأمة ومصالحها وقضاياها الكبرى .

إننا اليوم نجدد دعوتنا الخالصة إلى إخواننا في حركة فتح لتطبيق المصالحة وإنهاء الإنقسام ، واتفاقي القاهرة والدوحة دون أي تأخير .

ومع ذلك ، فإن رفض وصدود حركة فتح سوف يضطرنا إلى المضي قدماً في إنفاذ دعوة توسيع المشاركة في إدارة غزة التي أطلقها الأخ رئيس الوزراء ، وكلنا أمل أن تغادر قوى وفصائل شعبنا مواقفها السلبية ، وتبادر إلى تحمل المسؤولية الوطنية في ظل المرحلة التاريخية الحاسمة التي يعيشها شعبنا وقضيتنا .

ناقشت قضايا عمالية وسبل معالجة المشاكل التي تواجه العمال

لجنة الرقابة بالتشريعي تجتمع مع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين



وسبل معالجة أهم المشاكل التي تواجه العمال، مؤكداً على الحقوق الكاملة للعمال ودعمه ومساندته في العيش بحياة كريمة.

من جهته قال العمصي أن اتحاد نقابات عمال فلسطين بذل جهوداً حثيثة من أجل شريحة العمال المهمشة، مضيفاً: "استطعنا أن نحقق الكثير من الانجازات بعدما كان الاتحاد مهمشاً داخلياً وخارجياً، فقد استطعنا أن ننسج خيوط التعامل مع الجهات الخارجية من خلال زيارتنا للمغرب وتونس وعقد العديد من الاتفاقيات معهم والتي تعود بالنفع على العمال كالمناح والمشاريع، ولنا إن شاء الله عودة الى المغرب وتونس كانت من المقرر أن تكون هذا الشهر إلا أن الأحداث الجارية في مصر حالت دون ذلك".

وأشار إلى أن العلاقة بين العمال ونقاباتهم علاقة جيدة لشعورهم أننا ندافع عنهم ونناضل من أجلهم، وما هذه الجلسة إلا نافذة من هذه الجهود، موضحاً أن الاتحاد يرد يومياً شكاوى من قبل العمال ويقوم بحلها ومتابعتها مع الجهات المعنية والمختصة، وأن من أهم هذه المشاكل موضوع التأمين الصحي للعمال.

وبين العمصي أن عدد العمال المستفيدين من التأمين الصحي يزيد عن ١٢٠٠٠ عامل، متابعا: "جلسنا مع وزير العمل وتواصلنا معه وطالبناه بإعفاء من تقل رواتبهم عن ١٤٠٠ شيكل من رسوم التأمين الصحي كخطوة عملية لدعم العمال".

وفي نهاية اللقاء وعدت لجنة الرقابة ببذل أقصى الجهود لتذليل العقبات والمشكلات التي تواجه العمال والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.

عقدت لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي اجتماعاً مع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.

وحضر الاجتماع رئيس لجنة الرقابة النائب يحيى العبادسة، وعضو اللجنة النائب عبد الرحمن الجمل، ورئيس اتحاد نقابات العمال سامي العمصي، ونائب الرئيس محمد حمدان، ورئيس النقل العام جمال جرادات، وأمين سر الاتحاد علاء العمور.

وافتتح النائب العبادسة اللقاء، مرحباً بوفد الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، مبيناً جاهزية المجلس التشريعي للاستماع إلى كافة الأمور التي تواجه الاتحاد وبحث كافة المشاكل التي تواجههم لا سيما موضوع التأمين الصحي للعمال.

وناقش المجتمعون عدداً من القضايا التي تمس العمال والمؤسسات التي يعملون بها

أجهزة أمن السلطة تستقوي بالاحتلال

النائب حلايقة: حالة القمع

في الضفة تهدف لإقصاء حماس عن الساحة



مرفوضا وطنيا وأخلاقياً.

واعتبرت حلايقة أن إصرار أطراف مؤثرة في قرارات السلطة على تعطيل المصالحة ينذر بكارثة وطنية على المدى البعيد، منددة باستمرار حالة الفوضى والفلتان الأمني الذي تقوده الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة في رام الله. وأشارت حلايقة إلى تعمّد أجهزة أمن فتح استهداف قيادات الشعب الفلسطيني بشكل

أكدت النائب في المجلس التشريعي سميرة حلايقة أن هدف سلطة رام الله ممّا يجري في الضفة المحتلة من انتهاكات نوعية لحقوق الإنسان واستمرار حالة الرعب والقمع ونشر ثقافة الخوف من السلطة الحاكمة السائدة منذ سنوات، يأتي بهدف إقصاء حماس وأبنائها وقياداتها عن الساحة وإسقاطها في نظر جمهورها ومؤيديها ومنعها من تقديم الخدمات للشريحة التي اختارتها لهذا الغرض. واعتبرت حلايقة أن أجهزة أمن السلطة تستقوي بالاحتلال في فرض حالة القمع السائدة في الضفة منذ خمس سنوات ولا تراعي أبسط مبادئ حقوق الإنسان، ولا تكثر بمعاونة المواطنين جراء فرض سياسة بوليسية عليهم بغرض تخويفهم وترويعهم ومصادرة حقوقهم.

وشددت حلايقة على أن اعتداء الأجهزة الأمنية على قيادات وطنية وفصائلية وأسرى محررين وشخصيات مجتمعية فاعلة لها وزنها بالشارع الفلسطيني يعتبر أمراً

خلال جلسة خاصة لاستعراض المخاطر الكارث

المجلس التشريعي يدعو لبناء جبهة وطنية موحدة لمواجهة

الشعبي والفصالي.

وأكد التشريعي -خلال جلسة (8) لمناقشة تقرير اللجنة الس الكارثية المترتبة على قرار الد مائدة المفاوضات مع الاحتلال و رئيس الوزراء إسماعيل هنية-

دعا المجلس التشريعي كافة قوى وفصائل وأطياف شعبنا الفلسطيني إلى بناء جبهة وطنية موحدة لمواجهة مخاطر العودة إلى المفاوضات ومنح الأولوية للمصالحة والتوافق الوطني وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، مشددا على أن المفاوضات تجري دون تفويض فلسطيني حقيقي رسميا أو شعبيًا وبعبدا عن الإجماع الوطني ودون اعتبار للموقف

هنية يدعو لامتلاك زمام المبادرة العملية لبناء التحالفات الوطنية وتفعيل المقاومة ضد الاحتلال وربط الأمة مجددا بالقضية كقضية مركزية للأمة

د. بحر يدعو للانسحاب الفوري من المفاوضات العنيفة وإطلاق يد المقاومة للدفاع عن الشعب الفلسطيني والتصدي لمخططات التهويد والاستيطان



هنية: امتلاك زمام المبادرة

من ناحيته قال إسماعيل هنية رئيس الوزراء إن



هذا التقرير سلط الضوء على عملية المفاوضات الخطيرة التي تحدث الآن على اعتبار أننا لا نناقش خيارا بل نبحث في مصير قضية شعب، لأن ما يترتب عن هذه المفاوضات سيكون له الأثر المباشر

على قضيتنا وعلى شعبنا، مؤكدا أننا بتنا مطالبين على أن نتجاوز التشخيص وتسليط الضوء على المخاطر والسلبيات الكارثية على القضية الفلسطينية إلى امتلاك زمام المبادرة العملية، سواء في بناء التحالفات الوطنية أو تفعيل المقاومة ضد الاحتلال، أو باستعادة ربط الأمة مجددا بالقضية باعتبارها قضية مركزية للأمة.

وأكد هنية أن المفاوضات تأتي خارج الإجماع الوطني، مشيرا إلى أن هناك ثلاثة عشر فصيلا فلسطينيا وهناك ملايين من شعبنا في الخارج يرفض هذا الخيار، متسائلا: «من الذي يحدد الخيارات لسياسة لشعبي؟».

وأضاف: «نحن مطالبون بإعادة الأمور إلى نصابها، كيف نصوغ الخيارات السياسية وكيف نحمي صياغة القرار الفلسطيني، من هنا نحن نتمسك بالشرعية الفلسطينية التي يمثلها المجلس التشريعي وتمثلها الحكومة الفلسطينية، ونتمسك بالخيارات السياسية

وتشكل غطاءً للاستيطان والعدوان والتهويد في الضفة الغربية والقدس المحتلة، وإجهاض مسيرة النضال الوطني الفلسطيني.

١٣- أن العودة لهذه المفاوضات تعمل على تبييض لصورة الاحتلال المشوهة ومنحه غطاءً على جرائمه بحق استيطان الأرض وممارساته الإجرامية بحقوق الأسرى والشعب الفلسطيني. ١٤- أن العودة لهذه المفاوضات هو إعادة لحرارة العلاقات الأميركية الإسرائيلية، وإعادة لحرارة علاقتها مع الدول الأوروبية الغربية وتحسين صورة الكيان الإسرائيلي وحكومته لدى الرأي العام الدولي.

وأكدت اللجنة السياسية في ختام تقريرها على التالي:

١- رفض عودة سلطة عباس إلى المفاوضات بأي شكل خارج التفويض الشعبي والوطني ودون الإجماع الوطني الفلسطيني، وتحذيرها من نتائج السير في مسار المفاوضات الحالي.

٢- رفض ما تم الاتفاق عليه بين عباس وكيري ورفض ذهاب عباس وفتح إلى مفاوضات تضعف حقوق شعبنا وتعمل على مصادرة مقدراته والتفريط في ثوابته التاريخية.

٣- تحمیل حركة فتح وكل من يقف معها المسؤولية الكاملة عن هذه الجريمة، والتأكيد أن ثوابت الشعب الفلسطيني ليست لعبة في يد فصیل أو سلطة أو حكومة أو جيل بكامله، والتأكيد على المقاومة بكل أشكالها لتحرير فلسطين وعدم التفريط في أي جزء منها.

٤- التأكيد أن شعبنا غير ملزم بنتائج تلك المفاوضات العنيفة التي تصب في تصفية القضية الفلسطينية.

٥- دعوة جميع القوى السياسية والفصائل لمراجعة سياسية وفكرية جادة لعملية التفاوض، وجدواها الحقيقية، حتى لا تكون غطاءً لممارسات الاستيطان والتهويد الصهيونية، وإعطاء الأولوية لإعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني وتحقيق مصالحه الوطنية.

٦- دعوة جميع القوى السياسية والفصائل إلى إصدار موقف موحد رافض لنهج المفاوضات والتفريط ومؤكدا على ثوابت الشعب الفلسطيني، ودعوة الفصائل المنضوية تحت منظمة التحرير للانسحاب مما يسمى باللجنة التنفيذية وإلى تعرية قرار عودة التفاوض.

٧- دعوة جامعة الدول العربية لتحمل مسئولياتها تجاه قضية فلسطين وسحب غطاءها للمفاوضات.

٨- الدعوة إلى المصالحة والوحدة الوطنية من أجل بلورة الخيار البديل في مواجهة الخطط والمشاريع الصهيونية.

والمذلة.

٢- أن المفاوضات تجري دون تفويض فلسطيني حقيقي رسمي أو شعبي، وفي ظل عدم إجماع وطني ومخالفاً له، ودون اعتبار للموقف الشعبي والفصالي.

٣- أن المفاوضات تعمل على تفتيت الأرض الفلسطينية واعتراف بيهودية دولة الكيان.

٤- إشراك الأردن في هذه المفاوضات الخاصة بالللاجئين والقدس وهي تعني مشروع الوطن البديل والإشراف المتعدد الأوجه على الأقصى وإدارة القدس، وهو أمر لم يوافق عليه أحد غير حركة فتح.

٥- أن المفاوضات ترسخ أن الجدار الحالي هو حدود الدولة اليهودية التي اعترف عباس بها وهو يقطع من الضفة أكثر من ١٠٪ من الضفة المحتلة.

٦- أن العودة للمفاوضات توريط للجامعة العربية في الموافقة على اللجنة الخاصة من الجامعة العربية حول تبادل الأراضي ليضع كل فلسطيني صاحب حق في كل شبر من فلسطين في مواجهة دول تابعة للمشروع الأمريكي الصهيوني في المنطقة.

٧- المشروع يلغي تماماً حق عودة أي فلسطيني إلا بشروط العدد وفي أعداد ونوعيات معينة.

٨- وافق عباس في لقائه مع جون كيري على تبادل أراض في القدس أيضاً، الأمر الذي يهدد هوية هذه الأرض المقدسة بما فيها ومن فيها بعد تدويها تحت إدارة مشتركة عباس يهود لمدة مشتركة ١٠ سنوات ويحق لليهود المستوطنين تحديد جنسيتهم وهويتهم فيها.

٩- نتائج هذا الاتفاق المسبق تعطي حق إقامة لليهود في أرض الضفة وتمنحهم الجنسية الفلسطينية، الأمر الذي يمكن المساومة عليه في عملية تبادل سكان الأراضي المحتلة عام ٤٨ بما يضمن بقاء اليهود فقط في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م.

١٠- ينهي هذا الاتفاق حالة مقاطعة الأمة العربية والإسلامية للاحتلال ويجعله جزءاً من مشروع الشرق الأوسط بديلاً عن مشروع الأمة التي هي مالكة لهذه الأرض منذ آلاف السنين.

١١- أن ما يترتب على المفاوضات هو تقديم التنازلات والمس بحقوق الشعب الفلسطيني وثوابته الوطنية، وأن يكون الاتفاق نهاية للنزاع الصهيوني الفلسطيني ومراعاة الاعتبارات الأمنية لدولة الكيان.

١٢- أن العودة لهذه المفاوضات يكرس حالة الانقسام ويضر بجهود المصالحة الوطنية،

د. بحر : دعوة للانسحاب



وافتح د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الجلسة، معلنا الاستنكار الشديد للمجازر البشعة بحق الشعب المصري من قبل الجيش والشرطة المصرية أمام سمع وبصر العالم.

واستهجن بحر اغتيال أكثر من ٤٠ معتقلاً مصرياً سواء كان اختناقاً بالقنابل المسيلة للدموع أو بإطلاق الرصاص الحي من قبل الشرطة المصرية بدم بارد، مستنكراً في الوقت نفسه اغتيال ٢٤ من الجنود المصريين في سيناء. وأضاف: «إن استمرار ممارسة القتل وسفك الدماء بالطرق البشعة والإجرامية تخالف كل الشرائع السماوية والمبادئ الإنسانية وتتناقض مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وكافة الأعراف الدولية»، مطالباً العالم أن يتحرك لإنهاء سفك الدماء المصري.

وطالب بحر بالانسحاب الفوري من المفاوضات العنيفة مع الاحتلال الصهيوني، والتي أثبتت على مدار أكثر من عشرين عاماً فشلها الذريع وضررها الكبير للقضية الفلسطينية، والعمل بكل قوة على إطلاق يد المقاومة للدفاع عن الشعب الفلسطيني والتصدي لمخططات التهويد والاستيطان في الأراضي الفلسطينية، داعياً إلى تطبيق المصالحة وإنهاء الانقسام بما تم الاتفاق عليه في جلسات المصالحة والحوار.

تقرير اللجنة السياسية



وتلا رئيس اللجنة السياسية بالمجلس التشريعي النائب د. محمود الزهار تقرير اللجنة السياسية حول استئناف المفاوضات مع دولة الاحتلال الصهيوني، حيث رصدت اللجنة مجموعة

من المخاطر على القضية والشعب الفلسطيني جراء العودة إلى المفاوضات، وذلك على النحو التالي:

١- أن المفاوضات تعود بعد تخلي سلطة رام الله عن شروطها، وتعود وفق شروط حكومة الكيان الإسرائيلي، وفي ظل ضغوطات أمريكية وغربية، وأن حكومة الكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية هما مرجعية هذه المفاوضات، على مبدأ التنازل والتساق مع شروطها المهينة

يية للعودة إلى المفاوضات وسبل مواجهتها وطنيا

مخاطر المفاوضات ومنح الأولوية للمصالحة والتوافق الوطني

مخاطر المفاوضات ومنح الأولوية للمصالحة والتوافق الوطني

المفاوضات العنيفة التي نصب في تصفية القضية الفلسطينية. وحمل التشريعي حركة فتح وكل من يقف معها المسؤولية الكاملة عن هذه الجريمة، مؤكداً أن ثوابت الشعب الفلسطيني ليست لعبة في يد فصائل أو سلطة أو حكومة أو جيل بكامله، وأن المقاومة بكل أشكالها هي الطريق لتحرير فلسطين وعدم التفریط في أي جزء منها.

تقرير اللجنة السياسية يدعو الفصائل لتعزية قرار العودة للمفاوضات والقيام بمراجعة سياسية وفكرية جادة لعملية التفاوض وجدواها الحقيقية

النواب يدينون قرار العودة للمفاوضات باعتباره معزولاً عن الشرعية الوطنية والشعبية والدستورية وتصفية للقضية وردة عن المشروع الوطني

بل يمثل نفسه وهو غير مخول بالتفاوض باسم الشعب الفلسطيني، مؤكداً أن ما يتم الاتفاق عليه يعتبر باطلاً وغير ملزم للوطن والشعب الفلسطيني. وطالب الأشقر بمحاكمة عباس جماهيريًا وشعبياً وقانونياً لارتكابه جريمة وطنية متمثلة بالتفريط في حقوق وثوابت الشعب الفلسطيني.

النائب هدى نعيم

من جهتها عبرت النائب هدى نعيم عن استيائها من ردة الفعل الفلسطينية على المستوى الشعبي والفصائلي والرسمي من استئناف المفاوضات قائلا: «إذا كانت المفاوضات هي غطاء للاستيطان والهروب من استحقاقات المصالحة وغطاء لتحويل القضية من وطن مسلوب إلى سلطة بمسميات مختلفة، يجب ألا يقف موقفنا عند الاستنكار أو العودة إلى طلب رفض المفاوضات من الفصائل، هذه لحظة تاريخية، نقف الآن أمام ثلاثة عشر فصيلاً فلسطينياً وقع على رفض المفاوضات، فمن هو الشعب الفلسطيني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية؟».

النائب يحيى العبادسة

من ناحيته أكد النائب يحيى العبادسة أن موضوع التفاوض ليس معزولاً عن سياقات تصب في المصالح الاستراتيجية والأمريكية والصهيونية لأن نوع من الاستعمال للقضية الفلسطينية في اتجاه تبريد الساحة العربية في الوقت الذي تشهده هذه الساحة أكبر عملية تأمر دولي وإقليمي على ثورات الربيع العربي.

ودعا العبادسة إلى أكبر عملية اصطفاط وطني على أساس رفض هذا المشروع «الخياني» الذي يهدف إلى تفكيك الحقوق الوطنية الفلسطينية، وإلى إطلاق مشروع وطني تحرري يمثل الأساس المبدئي والقيمي الذي تتشكل على أساسه منظمة التحرير الفلسطينية وليس منظمة التحرير الفلسطينية.

النائب محمد فرج الغول

من جهته أكد النائب محمد الغول أن عباس لا يملك أي صلاحية أو سند قانوني يخوله القيام بما يقوم به، وينبغي ضرورة تحميل عباس المسؤولية الكاملة عن

اغتصابه للسلطة واستغلالها للتفريط بحقوق الشعب الفلسطيني، مخالفاً بذلك القوانين الفلسطينية مما يستوجب معه ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بإيقافه عن هذه الجريمة، مع إعلام العالم أن ما يقوم به عباس من تفريط وتنازل هي إجراءات باطلة بطلاناً مطلقاً ولا تلزم أحداً من أبناء شعبنا.

النائب يونس الأسطل

من ناحيته قال النائب يونس الأسطل: «لا أستغرب المفاوضات وما ينتج عنها لأننا أمام فريق واحد وليس أمام فريقين يتفاوضان»، داعياً إلى تفعيل المقاومة العسكرية في الضفة الغربية والقدس، لأن هذا ما سينهي المؤامرات والجرائم التي تحاك ضد القضية الفلسطينية، ويمهد لتحرير الضفة الغربية وفلسطين كلها.

النائب مروان أبو راس

بدوره تساءل النائب مروان أبو راس: «أين هي القدس من المفاوضات؟ وما هو جدول الأعمال لهذه المفاوضات؟» مشدداً على وجوب التعامل مع عباس على أنه منتهي الصلاحية ولا يحق له أي تفاوض، موضحاً أن ذلك يجب أن يتم بالطرق السياسية والدبلوماسية والشعبية.

النائب يونس أبو دقة

من ناحيته أكد النائب يونس أبو دقة أن عودة السلطة للمفاوضات هي بمثابة مكافأة للاحتلال على جرائمه بحق الشعب الفلسطيني، وأن ما يقدم من تنازلات سياسية وأمنية هو أمر يستوجب رفع الصوت عالياً مما يدعو لتشكيل جبهة موحدة لرفض هذه المفاوضات.

النائب مشير المصري

من جهته علق النائب مشير المصري قائلاً: «القبول بالمفاوضات هو الخيار الوحيد للبقاء والوجود الشخصي والحزبي لفئة على حساب الوطن والشعب، والمفاوضات تشكل ردة عن المشروع الوطني وتضحيات شعبنا التاريخية، وإن التحريض على المقاومة وغزة في هذه المرحلة ولغة التهديد والوعيد والاستقواء بالخارج هي محاولة لتغطية على المفاوضات العنيفة وما

يمكن أن تتوصل إليه». ودعا المصري إلى ثورة شعبية ضد المفاوضات وانتفاضة عسكرية ضد الاحتلال، والقيام بإنشاء التحالف الوطني ضد المفاوضات داخلياً وخارجياً من الفصائل والمؤسسات الوطنية في ظل فقد المفاوضات لأي شرعية شعبية أو قانونية.

النائب صلاح البردويل

بدوره أكد النائب صلاح البردويل أن حركة فتح تحاول بشكل مستميت اللعب على قضية الفرز بين فئات الشعب الفلسطيني وحركاته المقاومة من خلال خطط ومؤامرات تحاك في الداخل والخارج في الإعلام من خلال تشويه المقاومة والحركات الإسلامية. وأضاف: «من يبيع فلسطين ومن يبيع الوطن لا يمكن أن يكون إنساناً فضلاً عن أن يكون وطنياً، لذلك أدعو إلى تشكيل تحالف وطني فلسطيني يقوم على أساس التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية، ومن يتمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية هو يحمل الإسلام في قلبه ومشروعه، ومن يتخلى عن الثوابت الوطنية لا هو وطني ولا هو إسلامي على الإطلاق».

النائب خليل الحية

من ناحيته أيد النائب خليل الحية ما طرحه نواب التشريعي، مؤكداً أن قضية فلسطين هي قضية أرض وإنسان ومقدسات، والمفاوضات اليوم تجري بعيداً عن هذه القضايا الثلاثة، فلا أرض بقيت الأرض، ولا المقدسات يتم حمايتها، ولا اللاجئ الفلسطيني بقي محمياً أمام طائلة المفاوضات. واستعرض الحية جملة المخاطر التي تحملها العودة إلى المفاوضات، داعياً إلى حملة مليونية في الوطن والشباب للتوقيع على وثائق ترفض مسلسل المفاوضات وتدعو للتمسك بالثوابت وتقول صراحة بأنها لا تفوض أحداً للتنازل عن حق عودة اللاجئين.

النائب سالم سلامة

بدوره أوضح النائب سالم سلامة أن المفاوضات تجري تحت شعار يهودية الدولة وهذه أكبر نكبة يمكن أن تواجه الشعب الفلسطيني، إذ أن هذا الاعتراف يمكن أن يبرر لدولة الاحتلال كل ما تقوم به من جرائم واغتصاب للأرض والمقدسات والموارد. وفي نهاية الجلسة تم عرض تقرير اللجنة السياسية على التصويت وإقراره بالإجماع.



القائمة على المقاومة والصمود التي عبر عنها شعبنا الفلسطيني من خلال كل سنوات الصراع مع الاحتلال، ولا حرج في المزاجية بين المقاومة والسياسة إذا كانت هذه السياسة منطلقة من مقاومة متسا وصمودنا وثوابتنا، لكن للأسف الشديد أن الخيارات السياسية تبني الآن على قاعدة التنازل والتفريط والخوف وعدم القبول بالسير في الخيارات البديلة. وأكد هنية دعمه لإنشاء تحالف وطني على المستوى الداخلي والخارجي ليشكل جبهة لرفض المفاوضات بشكل نهائي، والتي لم تحقق للشعب الفلسطيني سوى الدمار ومزيد من التنازل والتفريط، والتغطية على جرائم الاحتلال في القتل والتهويد والاستيطان والاستيلاء على المقدسات.

مداخلات النواب

النائب إسماعيل الأشقر

فقد قال النائب إسماعيل الأشقر معلقاً على تقرير اللجنة السياسية حول المفاوضات: «بات واضحاً أن المفاوضات لا تستند إلى شرعية وطنية أو شعبية أو دستورية أو توافق وطني، وبات واضحاً أيضاً أن الكل الوطني يرفض المفاوضات العنيفة التي لا جدوى منها سوى تحسين صورة الاحتلال أمام العالم وتضييع الحقوق والثوابت الفلسطينية». وشدد النائب الأشقر على أن عباس لا يمثل الكل الوطني





النائب والداعية والفقيه والمصلح والأكاديمي والقائد د. يونس الأسطل في حوار

ترشحي للبرلمان لم يكن على رغبة مني.

يشكل د. يونس الأسطل مزيجاً مركباً ومتشابكاً من مكونات وعلائق المختلفة.

فهو داعية إسلامي أولاً وأخيراً، كما هو ضليع عميق في الفقه والفقهاء، ورجل إصلاح اجتماعي يشار إليه بالبنان، وأكاديمي متميز، وفوق

ذلك قائد حركي، وعضو برلمان ذو عمل ومهام وواجبات.

(البرلمان) حاورت النائب الشيخ د. يونس الأسطل حول تفاصيل حياته المختلفة وأهم محاور جهده ونشاطاته اليومية، عبر سطور هذا الحوار.

بداية، كيف تقضي جدولك اليومي؟ وكيف توفق بين الأعباء البرلمانية والدعوية والشخصية؟

يبدأ يومي قبل الفجر بنصف ساعة غالباً لصلاة ركعتين والوتر، ثم مراجعة ما تيسر من القرآن المناسب للإمامة في صلاة الفجر، وبعد الإياب إلى البيت أجلس على المكتب للتحضير والتدوين قريبا من ساعتين، ومن ثم أستريح ساعة في الفراش أستمتع فيها إلى الأخبار، وفي حدود الساعة التاسعة أصلي ركعتي الضحى، فإذا خرجت من البيت إذا كان هناك برامج صباحية، أو جلست على المكتب لمتابعة الواجبات، وبعد الحادية عشرة أتوجه إلى مكتب التشريعي في محافظة خانيونس إلى الساعة الثالثة لاستقبال المراجعين، والإسهام في حل مشاكلهم، ثم أعود إلى البيت للقبولة قريبا من ساعة، فإذا وجدت ارتباطات ذهبت إليها، وإلا دخلت مكتبي، وربما تابعت حفظ الأولاد للقرآن، ولبعض الدروس، لاسيما الدين، واللغة العربية. وفي الغالب أكون منشغلا بعد المغرب إلى الحادية عشرة ليلا وأتابع بعدها الواجبات على المكتب ساعة أو ساعتين إلى غلبة النوم، وربما يمتد السهر إلى الفجر، وهكذا دواليك، وأتلقى عشرات الاتصالات للحاجات والإفتاء والمداخلات الإعلامية، كما أن العلاقات الاجتماعية تزامم البرنامج في أكثر الأيام، وللإعلام المرئي والمقروء نصيب من المتابعة، وأما المسموع فأثناء الحركة بالسيارة.

إن الأولوية في الواجبات للأعباء البرلمانية تحضيراً وحضوراً، غير أنني أشعر بالتقصير الذي يورثني شكاً في شبهة المال في المكافأة، لأن عطائي المالي أكبر من عطائي البرلماني، باستثناء احتضان حاجات الناس وشكاواهم، كما أن الأعباء الدعوية الكثيرة تؤثر على جودة الأداء البرلماني، لا سيما الجهود مع التوجيه السياسي والمعنوي والمدارس، وأما أنشطة المساجد ففي الفترة المسائية غالباً.

وأما الشئون الشخصية فلا أكاد أهتم لها كثيراً، ولا أعتنم لما فات منها، فالمأكل والملبس والراحلة يكفي ما تيسر منها، طمعا في التشبه بالزاهدين، ولا أظنني أدانيهم، فضلا عن أباريهم، وعسى أن أكون ممن لم يذهبوا طبيباتهم في حياتهم الدنيا، إنما أكون ممن يؤفون أجورهم يوم القيامة، ليوفيهم أجورهم ويزيدهم من فضله.

تهكم أوساط غير إسلامية بالتشدد

ألدني والسياسي.. ما قولك في ذلك؟

إن التشدد في مواقف هو عين الصواب، وإن المرونة في مواقف أخرى من صميم الدين، فالمنافقون مثلاً قد أمرنا أن نَعْظَهم، وأن نقول لهم في أنفسهم قولا بليغا، كما أوجب الله علينا أن نجاهدهم، وأن نَغْلَظَ عليهم، وأما الغادرون فالواجب أن نُشَرِّدَ بهم من خلفهم، وأن نجعلهم نكالا لما بين أيديهم وما خلفهم، وأما المعتدون فالواجب هو الإثخان فيهم؛ حتى تضع الحرب أوزارها.

وأما المؤمنون فيعاملون بخفض الجناح لهم، والغض من الصوت، وأن نقول له من أمرنا يسراً؛ نكون أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين، أو أشداء على الكفار رحماء بيننا، لأننا كالجسد الواحد، والنفس الواحدة، والبنان يشدُّ بعضه بعضاً، أو اليدين تغسل إحداها الأخرى، والأصل اللين في غير ضعف، والشدة في غير عنف.

التشدد في مواقف هو

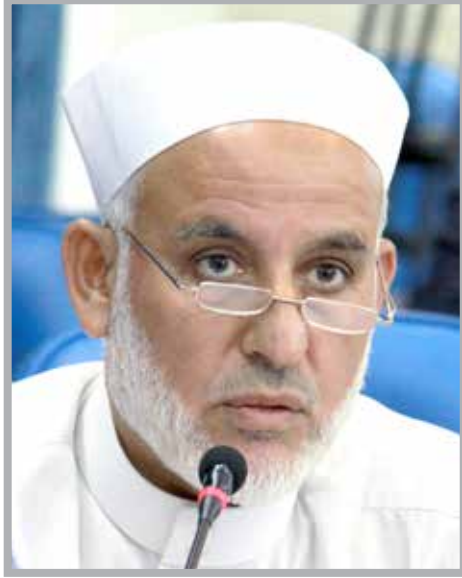
عين الصواب.. والمرونة

في مواقف أخرى من

صميم الدين

هل يمنح د. يونس أسرته الصغيرة ما تستحق من وقت؟

لا أجانب الحقيقة إذا اعترفت بطرف من القصور في حق الأسرة والبيت، فالأعباء كثيرة، والارتباطات عديدة؛ ولذلك فالغياب عن البيت كبير، ومن تدبير الله تعالى أن أم محمد لها شواغلها الخاصة، فلا تكثر من العتاب



على الغياب، فنحن (في الهوى سوى) كما يقول المثل، ولكن ذلك يؤثر سلباً على الرعاية الواجبة للأشغال، وخاصة الأشغال، وأسأل الله العفو والعافية. **إلى أين وصل د. يونس في بحثه وإطلاعه وقراءاته على المستوى الديني؟**

إن عملنا البرلماني قد أثر سلباً على مستوى التحصيل العلمي، لكنني أكره النفس على المطالعة للإفتاء والوعظ والخطابة، كما أتطوع في قراءة بعض الرسائل العلمية، وأنظر فيما أقتنيه من المطبوعات التي تصدر حديثاً، غير أنني لا أجد سعةً للتصنيف في التخصص؛ إذ تلاحقنا الكتابة الصحفية، والإفتاء المدون، وبعض أوراق العمل، وتدوين القليل من الخطب والمحاضرات، وكنت أعتقد أننا سنعود للحياة العلمية على رأس أربع سنين، فإذا بنا نقترح العام الثامن، ولا يلوح نهاية وشيكة لدورنا البرلماني.

كيف تقيم تجربتك تحت قبة البرلمان؟

لا يوجد تجربة ناجحة مائة بالمائة، ولا إخفاق مائة في المائة، والعبرة لما غلب، واعتقد أن تجربتي البرلمانية قد أكسبني وعياً سياسياً، وفهماً في الواقع، وإلماماً قانونياً، وخبرة في الحكم على الأمور، ما كان يتاح الوقوف عليها لولا هذه التجربة.

غير أن البرلمان والسلطة تحت الاحتلال ليس سهلاً أن يحدث تغييراً كبيراً، أو إصلاحاً كثيراً، فاعتقال أكثر نواب حركة حماس، والمناكفة السياسية، والحصار، والعدوان، وغير ذلك قد حال دون القيام بالدور المنوط بنا في التشريع، والرقابة، وخدمة الجمهور، والإسهام السياسي والثقافي بدرجة يشعر معها النائب بالرضا المقبول عن أدائه في خضم الفتنة والخطر.

وبالجملة فإن أولى الناس بمقاعد البرلمان هم القانونيون، والسياسيون، وخبراء الاقتصاد والإدارة، ثم الصحة والتعليم والفقه، وغير ذلك من التخصصات الخادمة للخبرات الأليق

بعمل البرلمان. **هل تفكر في ترشيح نفسك مرة أخرى إذا ما جرت انتخابات برلمانية مستقبلاً أم أنك ستعود للتفرغ للعمل التربوي والدعوي والأكاديمي؟**

لم يكن ترشحي للبرلمان عام ٢٠٠٦م عن رغبة مني ولا ميل قلبي، إنما كان تكليفاً سمعنا له وأطعنا.

وإنني أطلع إلى التفرغ للتربية، والتوعية، والتدوين، مع الاشتغال ببعض الدورات العلمية التخصصية في الدراسات النصية على طريقة السلف الصالح بقراءة بعض الكتب الهامة حرفياً، وشرحها، ومنح إجازة بتدريسها لمن يلتزمون بها، مع شيء من الهموم الاجتماعية، تخفيفاً عن المعوزين، وإسهاماً في فض خصوماتهم، وتحقيق حاجاتهم.

هل يملك د. يونس فسحة أو هامشاً من الوقت للعمل الاجتماعي والتواصل المباشر مع الناس؟ مهما كانت شواغل النائب، أو المسؤول العام؛ فلا بد أن يفرد بعض الوقت للعمل الاجتماعي، والتواصل الجماهيري مع الناس؛ لذلك فإننا نشارك بعض الناس في أفراحهم، وفي كثير من أتراحهم، كما أنني أنتهز المناسبات، والأعياد، للتواصل مع الأرحام، والجيران، وبعض الزملاء، والأصدقاء، بالإضافة إلى رئاستي لجمعية الرحمة الخيرية كبرى الجمعيات العاملة في خدمة الأيتام، والفقراء، والمرضى، وذوي الشهداء، في محافظة خانيونس، ولا أزعج أنني أعطيها شطر حقها في المتابعة، بالإضافة إلى مشاركة لجان الإصلاح في بعض القضايا، لا سيما التي يستعصي حلها، وكذا بعض لجان التحكيم الشرعي، وغير ذلك، ونحن نلتقي مع الناس في المساجد، والطرقات، والنوادي، واللقاءات العامة، والهاتف مفتوح للجميع، وإذا احتاج الأمر أن أذهب إلى المتصلين حيث يكونون؛ فإني لا أتحرج من ذلك.

نلاحظ أن البناء النفسي ليونس الأسطل الإنسان ويونس الأسطل الأكاديمي ويونس الأسطل البرلماني ويونس الأسطل الربوي لم يتغير وساده التواضع طيلة مراحل حياته المختلفة.. ما قولك في ذلك؟

نحن دعاة إلى الله قبل كل شيء، ولا بد للداعية من الحكمة، والموعظة الحسنة، وأن يسع الناس بأخلاقه، وأن يكون لهم فيه أسوة حسنة، وأن

ر. خاص مع (البرلمان):

وأتطلع إلى التفرغ للتربية والتوعية والتدوين

تجربتي البرلمانية أكسبتني

وعيا سياسيا وفقها في الواقع وإلما قانونيا

وخبرة في الحكم على الأمور

الأولوية في الواجبات للأعباء

البرلمانية.. ولا أكاد أهتم للشئون الشخصية

كثيرا.. ولا أغتم لما فات منها

متمسكون بدينكم وحقوقكم، وإذا اضطرتهم إلى الدفاع عن أنفسكم؛ فإن مهر الحرية والعزة والكرامة الكثير من التضحيات، والله معكم، ولن يترككم أعمالكم، والعاقبة للمتقين.

الأنظمة العربية:

وأما الأنظمة العربية فهم بين خيارين؛ إما أن يعطوا شعوبهم حقوقهم في الشراكة السياسية، ويسمحوا بالتنافس لتداول السلطة، وإما أن ينتظروا أن تثور شعوبهم، وتثار لكرامتها، ولن تغني عن الأنظمة لجوؤها إلى القوة، أو

عملي البرلماني أثر سلبا

على تحصيلي العلمي..

وأكره النفس على

المطالعة للإفتاء والوعظ

والخطابة

الاستقواء بالصهيانية والأمريكان والصلبيين، ومهما ارتكبوا من الجرائم فلن يفلتوا من عقاب الله أولاً، ثم من قصاص الشعوب، وخاصة وأن شعوب الربيع العربي يوشك أن تتوحد تحت قيادة واحدة، وأن تكون سنداً للشعوب المغلوبة على أمرها، وأخص بهذه النصائح تلك الحكومات التي باركت انقلاب العسكر في مصر، وأعلنت عن دعمها المادي والسياسي لأولئك المغتصبين للسلطة الوالغين في الدماء.

المجتمع الدولي:

وأما المجتمع الدولي فقد آن لكم أن تخرجوا من التبعية للأمريكان والصهيانية، وأن تبرحوا معرة النفاق والمصالح الخاصة، وأن تترجموا ما تزعمون من الديمقراطية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها؛ بل أن تخففوا من غلواء الحقد على الإسلام وأهله؛ فإن هذه الأمة سوف تترث أنظمتكم، فالمصلحة ألا تكونوا في خصومة مع أمة الإسلام، حتى تبرككم ونقسط إليكم، لا أن نققص ونثار، والأصل تعاون الحضارات وليس صدام الحضارات، ولو بالصمت على الإجرام أو مباركته.

في طريقكم إليها هم رموز الحكم الجبري في بلادكم، فهم الوجه الآخر للاحتلال، ولن تفوزوا بشرف الإسهام في تحرير الأقصى وأكتافه؛ ما لم تزيحوا تلك العقبة، فانتهزوا ثورة الربيع العربي، بل الإسلامي؛ فإن الخلافة على منهاج النبوة هي الوارث للاستبداد، وحكم الفرد، والفرعونية المعاصرة.

الشعب الفلسطيني الصامد:

وأما الشعب الفلسطيني الصامد فإن المتاجرين مع الزاعمين للشرعية والتمثيل الوحيد قد تعرّوا حتى من ورقة التوت، ولذلك فالواجب اعتبارهم جزءاً من الاحتلال، وقد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه، إذ قالوا لقومهم: إنا براء منكم، ومما تعبدون من دون الله، كفرنا بكم، وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبداً، حتى تؤمنوا بالله وحده، وعليهم أن يعودوا عن غيهم الذي فيه يعمهون وهم يعلمون. وأنصح لشعبنا أن يتوحد على خيار الإيمان بالله، والجهد في سبيله؛ فإنه الطريق الوحيد إلى فلسطين، وعودة اللاجئين؛ بل إلى جنة عرضها السموات والأرض، أعدت للمتقين.

الشعب المصري:

وأما الشعب المصري فأقول لهم: أنتم قادة الأمة، وقد مضى على تغييب دوركم قريب من قرن،

لا سيما في العقود الستة الأخيرة، وقد لاحت تباشير عودتكم سيرتكم الأولى، وما جرى من الانقلاب على خياركم الديمقراطي في الحكم، وخياركم السلمي في رفض الانقلاب، والعدوان على أرواحكم وقياداتكم، هو الزلزال الذي يسبق النصر والتمكين، فاصبروا، وصابروا، وربطوا، فإنها سبيل المؤمنين المفضي إلى الاستخلاف، والأمن، والتمكين؛ حتى تقودوا الشعوب في إتمام وأد قرن الحكم الجبري توحيداً للأمة في معركة تحرير فلسطين، فإنها عاصمة الخلافة التي ستتولى إظهار هذا الدين على الدين كله، ولو كره المشركون، ليصل الدين إلى العالمين، ويبلغ ما بلغ الليل النهار، حتى لا يبقى بيت مدر ولا وبر إلا ودخله الإسلام بعز عزيز، ولا بذل ذليل.

الشعوب العربية والإسلامية:

وأما الشعوب العربية والإسلامية فقد آن الأوان لكسر القيد، وانتزاع الحق في الحرية، واختيار القادة، والإسهام في السياسة، عبر الثورة السلمية، إن أمكن الوصول إلى تلك الأهداف بها، وإذا قام النظام يتغول عليهم فأنتم المنتصرون، ما دمتم

لإسقاط آيات قرآنية على الواقع المعاش.. ما قولك في ذلك؟

إن القرآن قد أنزل نورا وهدى للناس، وبيّنات من الهدى والفرقان، في كل مكان وزمان، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ونحن مكلفون بتدبر آياته، واتخاذها نورا يمشي به في الناس، والمجتهد في فهم النصوص قد يصيب وقد يخطئ، لا سيما عند تنزيلها على الواقع والأحداث، وهو مأجور حتى لو أخطأ، ولا عيب أن يرى الآخرون غير ما أرى، فليس لأحد عصمة بعد الرسل، والاختلاف جيلة في الناس، والمهم ألا يزدري أحد أحداً، والأرجح لما قام عليه الدليل.

غير أن المشكلة أحيانا تكون في رفض منهج التنزيل للوحي على الواقع، وكان القرآن قد نزل للجيل الأول، وليس دستورا في الفكر والفهم إلى يوم يبعثون، مع أنه نزل تبياناً لكل

الأعباء كثيرة

والارتباطات عديدة..

وأعترف بطرف من

القصور في حق الأسرة

والبيت

شيء، حتى قال الشافعي: لو ضاع لي عقال بغير لوجدته في القرآن، وإن من لا يدركون ذلك يكون مثلهم كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ، والماء فوق ظهورها محمول. والعياذ بالله.

ما نصحتك التي توجهها لـ :

شباب فلسطين والأمة:

أما شباب فلسطين فأنتم في الأرض المقدسة التي بارك الله فيها للعالمين، وفيها الطائفة المنصورة التي لا يضرها من خالفها، ولا من خذلها، ففوزا بالانتساب إليها، والجهد تحت رايتها، حتى تتمكن من تطهير مقدساتنا، وإنقاذ شعبنا من برائن شر الدواب عند الله، فتلك هي التجارة التي تنجيكم من عذاب أليم.

وأما شباب الأمة فإن فلسطين ملك لكم مع الفلسطينيين على قدم المساواة، وإن العقبة

يكون للمتقين إماما، وإن من رحمة الله أن يلين الداعية لعباد الله، ولو كان فظا غليظ القلب لانفضوا من حوله.

من هنا فالواجب أن يكون العمل الأكاديمي، والبرلماني، وغيره من المواقع، فرصة للدعوة إلى الله، والدين المعاملة؛ فإن من دعا إلى هدى كان له من أجور من اتبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا، والدنيا ساعا، وما نحن إلا كراكب استظل بشجرة، ثم راح وتركها، ولذلك فإن الخير للإنسان أن يكون فيها كالغريب، أو عابر السبيل الذي لا يتوقف في طريقه إلى الله والدار الآخرة والحياة الأبدية، وإنما تفسد نفوس الذين تغرهم الحياة الدنيا، ويمسدون أعينهم إلى المناصب والوظائف والمتاع، وما هي إلى سكرة وخداع؛ فإن مات الإنسان أدرك أنه كان في غفلة من هذا، وقال: يا ليتني قد مت لحياتي، وإن الدار الآخرة لهي الحيوان لو كانوا يعلمون، فيا ويح الغافلين، ويا ويل الجاهلين.

يشهد لك الكثيرون بغزارة علمك ووفرة نتاجك ودقة الآراء والتفكير والمقاربات التي تترتب على استشارة الناس لك، وخصوصاً في مجال الفتيا.. كيف حاز د. يونس القدرة على امتلاك الدقة والعمق في هذا المجال في ظل الجذب الغالب على ساحتنا الفلسطينية حالياً؟

لعل السر في ذلك أنني عشقت العلم الشرعي مبكراً، وحفظت القرآن صبياً، واخترت طريق الدعوة إلى الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لا أريد جزاء ولا شكورا، إنما أبتغي بذلك وجه الله والدار الآخرة، ولابد من التسليح بالعلم الشرعي، والثقافة العامة، حتى لا أضل ولا أضل، وقد حرصت في الدعوة والفتوى على التأصيل وذكر الدليل، فدفعني ذلك إلى الإدمان على القراءة والمطالعة.

أما المقاربات والإرهاصات فتعود إلى الاهتمام بسنن الله في عباده، فإنك لا تجد لها تبديلاً، ولن تجد لها تحويلاً، وما يبدل القول عند ربنا وما هو بظلام للعبيد، ومن هنا فإن كثيراً من التوقعات وقراءة المستقبل، تأتي صائبة، لجريانها على سنة الله التي قد خلت من قبل، وهي سنة الله في الذي خلقوا من قبل؛ فإذا تشابهت قلوب فريق من الناس تشابه سلوكهم، فحاق بهم ما كانوا يكسبون.

هناك من ينتقدك أو يوجه لك اللوم

آفاق آفاق



أين محكمة
الجنايات الدولية؟
مؤمن بسيسو

هل يمكن أن يتصور عقل سيناريو نجاة السيسى وزمرته من قادة الانقلاب الدموي، سياسيين وعسكريين وحزبيين، من تبعات المذبحة الكبرى التي اقترفت بدم بارد في شوارع وميادين مصر العزيزة خلال الأيام القليلة الماضية، ولا تزال راحاها دائرة حتى اللحظة؟!

حين توضع المذبحة الكبرى التي جرت فصولها في مصر مؤخرا في ميزان القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني فإنها تعتبر جرائم حرب، وجرائم إبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية دون جدال. لقد توطأت كل الأدلة والشواهد، السياسية والأمنية والميدانية، على إدانة رؤوس الفتنة والانقلاب بالجرم المشهود، بما يمهّد لهم سبل المثول أمام المحاكم الدولية، ولو بعد حين.

ما صدر عن المنظّمات الحقوقية وفقهاء القانون الدولي حتى اللحظة يُجمع على أن ما يحدث في مصر اليوم جرائم حرب، وجرائم إبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية، حسب نصوص الاتفاقيات والقوانين الدولية، وأن البحث في أمرها وإمساك المحاكم الدولية المختصة لزام المبادرة بشأنها هو مسألة وقت ليس إلا.

وحتى اللحظة فإن المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية «فاتو بن سودة» في واد، وما يجري في مصر من مجازر بحق الأبرياء المسالمين في واد آخر تماما.

ما الذي تنتظره «بن سودة» للشروع في بحث جدي حول الجرائم الخطيرة في مصر، والتي يمكن القول معها أن ما يجري اليوم تطهير ذو أبعاد دينية ونزعات سياسية لا يمكن إخفاءها بأي حال من الأحوال؟!

وكم من الوقت سوف تنتظر الحالة المصرية كي تصحو «بن سودة»، وتستفيق من غفلتها، وتبدأ في تجميع أوراقها وحصر مستنداتها، تمهيدا لفتح ملف الجرائم التي يتواصل ارتكابها على الأرض المصرية بدم بارد تقشعر منه الأبدان وتشيب لهوله الودان؟!

إن عدم صدور أي رد فعل من جانب «بن سودة» حتى اللحظة إزاء أنهار الدماء التي أغرقت مصر يؤكد لكل ذي لب وبصيرة الأجندة الخفية والاعتبارات السياسية التي تعمل في ضوئها المحكمة الجنائية الدولية، ويضع المحكمة ذاتها المنوط بها تحقيق العدالة وإنفاذ القانون الدولي في قفص الإدانة الصريحة والاتهام المباشر.

هل تنتظر «بن سودة» أدلة دامغة، وشواهد حية، وتوثيقا أصيلا، أكثر مما يحفل به الواقع المصري الراهن وميادينه الدامية؟!

يقينا، فإن المحكمة الجنائية الدولية سوف تتحرك، عاجلا أم آجلا، مسكونة بضغط الواقع المصري المتفجر، لكن كل يوم تأخير من شأنه أن يشوه صورتها أكثر فأكثر، ويهدم مزيدا من مصداقيتها التي تضررت بفعل عدم موضوعيتها وانتقائيتها الضجة بشأن القضية الفلسطينية والقضايا العربية والإسلامية التي تتحكم في مسارها وملابساتها الدول الكبرى.

معركتنا اليوم هي معركة محاكمة السيسى وقادة الانقلاب الغاشم، كي يأخذوا جزاءهم العادل ويكونوا عبرة لمن يعتبر.

ناقشت مستجدات موسم الحج وبرامج التضامن والتشغيل المؤقت

لجنة التربية بالتشريعي تعقد جلستي استماع لوزير الأوقاف والعمل والشئون الاجتماعية



النائب الجمل الجلسة، مبينا أهمية الوزارتين لما لهما من تواصل مباشر ومستمر مع المواطن الفلسطيني، معبرا عن تقديره للجهود التي يبذلها الوزير الرقب للارتقاء بعمل الوزارتين وتقديم الخدمة الأفضل للمواطنين.

قضايا مختلفة

وطرح النائب الجمل مجموعة من القضايا للإجابة عليها من قبل الوزير، وأهمها برنامج الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، ولجنة المساعدات الحكومية، وحقوق شهداء حرب الفرقان وما بعدها، وكذلك الحديث عن مؤشر البطالة في الأراضي الفلسطينية.

كما طلب النائب الجمل من الوزير الحديث عن مراكز التدريب المهني ومراكز الرعاية الاجتماعية، وكذلك برامج التشغيل المؤقت للعمال والخريجين، وتحديث برنامج سوق العمل.

تطور مستمر

من جهته استعرض الوزير جهود وزارتي العمل والشئون الاجتماعية وطبيعة عملهما والعقبات التي تواجههما، وكذلك التطوير المستمر في عمل الوزارتين تماشيا مع ما يستجد من أمور وقضايا.

برنامج التشغيل المؤقت

ولفت إلى أن الحكومة تنفق ٩٦ مليون دولار سنويا على برنامج التشغيل المؤقت، كما أنها تسعى للاستثمار في مشاريع التنمية الصناعية لإيجاد فرص عمل وتقليل معدلات الفقر والبطالة، مبينا أن وزارة الشئون الاجتماعية تسعى لإنشاء مجلس استشاري مكون من مؤسسات دولية وحقوقية ومجتمع مدني.

برنامج التضامن الاجتماعي

وفي حديثه عن برنامج التضامن الاجتماعي أوضح الرقب أن الوزارة تكفل ٥٥ ألف أسرة بإجمالي مبلغ ١٩ مليون دولار سنويا، موضحا أن ٣٤ ألف أسرة تحصل على تأمين صحي مجاني من خلال وزارة الشئون الاجتماعية.

وأوضح الوزير أن الاستعدادات جارية لموسم الحج هذا العام، وبالفعل أتمت الوزارة إجراءات السكن والمواصلات والطيران الخاصة بالحجاج على أفضل حال وبأسعار مناسبة، ويجري الآن العمل على اختيار اللجان الطبية والوعاظ والإداريين الذين سيشاركون في هذا الموسم.

أملك الأوقاف

وأضاف: «قامت الوزارة في الفترة الأخيرة بتوقيع العديد من العقود مع وزارتي الصحة والداخلية وغيرها للوقوف على الأملك غير المؤجرة التابعة للأوقاف، وبالتالي توفير المزيد من الإيرادات لصالح الوزارة، هذا بالإضافة إلى تخصيص مناطق للاستثمار، وجميع مدخولات الوزارة تخضع للتدقيق من قبل المراقب المالي التابع للحكومة، وفي النهاية هي خاضعة للنظام المالي الحكومي».

مستوى الوعظ والإرشاد

وفي سياق آخر عرض وزير الأوقاف جهود الوزارة فيما يتعلق بالارتقاء بمستوى الوعظ والخطابة في مساجد قطاع غزة، مؤكدا أن الوزارة الآن تنفذ خطة استراتيجية لإدارة عملية الوعظ والإرشاد، تتبنى من خلالها وضع البرامج والموضوعات والأفكار الخاصة بالخطابة، وعمل دورات متعددة على مدار العام بالتعاون مع ديوان الموظفين ويشرف عليها متخصصون من الداخل والخارج.

وتابع: «سيكون الهدف من هذه الدورات هو رفع كفاءة الوعاظ والدعاة، وتطوير قدراتهم على التواصل والتفكير الإبداعي، والعمل على توفير موضوعات خطابة تلامس حاجة المجتمع».

وفي نهاية اللقاء اتفق النواب مع وزير الأوقاف على استمرار التواصل في المرحلة القادمة، والعمل بكل الطرق لتيسير موسم الحج القادم بشكل أفضل.

مع وزير العمل والشئون الاجتماعية..

إلى ذلك عقدت اللجنة جلسة استماع لوزير العمل والشئون الاجتماعية م. محمد الرقب، حيث افتتح

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي برئاسة النائب عبد الرحمن الجمل أمس جلستي استماع منفصلتين لوزير الأوقاف والشئون الدينية د. إسماعيل رضوان، والعمل والشئون الاجتماعية م. محمد الرقب، وذلك في مقر المجلس بمدينة غزة، وذلك بهدف مناقشة العديد من القضايا الهامة التي تهم الوزارات المعنية.

وحضر الجلستين النواب يحيى العبادسة وسالم سلامة ومحمد شهاب ويوسف الشرافي وهدى نعيم، بالإضافة لمقرر اللجنة النائب خميس النجار.

مع وزير الأوقاف..

وهدفت جلسة الاستماع إلى وزير الأوقاف إلى مناقشة تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية بشأن وزارة الأوقاف، والذي يختص بموسم الحج للعام ١٤٣٣ هجري، وبعض الشئون الإدارية والمالية وأملك الوقف الخاصة بالوزارة.

حول تقرير ديوان الرقابة..

ورحب النائب الجمل بوزير الأوقاف، مشيدا بأداء الوزارة في الفترة السابقة وتحقيق بعض الإنجازات، مشيرا إلى أن هذه الجلسة لن تتحدث عن الإيجابيات والإنجازات بل ستركز على تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية للوقوف على بعض الملاحظات والتحاوّر بشأنها للوصول بالعمل في الوزارة إلى أفضل جودة ممكنة.

وأكد وزير الأوقاف أن الوزارة قامت بالرد على كل الملاحظات التي سجلها تقرير ديوان الرقابة بالتفصيل، معتبرا أن التقرير يحتوي ملاحظات منها ما هو مبرر ومنها ما يتفق مع الوزارة ومنها أيضا ما هو غير دقيق، حيث أشار إلى أن الوزارة لديها هدف كبير يتمثل بإنجاح موسم الحج وذلك من خلال إجراءات متعددة تحقق حاجة الحجاج، وحرص الوزارة على إعطاء فرص متساوية لشركات الحج والعمرّة فيما يختص بالتسعيّة وتوزيع الحصص.

موسم الحج